

كِتَابُ  
دَلَالَةِ الْأَعْيَانِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الحجري النخعي

تغمده الله بغفرته

المؤوف سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أبو فهر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لَوْلُوٌّ  
يُبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفَظُ  
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحِصَا  
يُقْتَالُ فِي لَفْظِهِ وَلَا يُحْفَظُ

شيخ العسرة

الناشر مكتبة الخانجي بالفاخرة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى

مكتبة الخانجى

للطباعة والنشر والتوزع

ص . ب ١٣٧٥ القاهرة

مطبعة المكدنى

المؤسسة السعودىة بمصر  
٢٨ شارع العباسىة - القاهرة . ت : ٨٢٧٨٥١

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ، والحمد لله الذي هدانا به وأخرجنا من الظلمات إلى النور ، وصلى الله على نبينا محمد الذي نزل القرآن العظيم بلسانه لساناً عربياً مبيناً ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، اللهم صل على محمد وعلى آبيه إبراهيم وإسماعيل وسلم تسليماً كثيراً . اللهم اغفر لنا وآرحمنا وأنت خير الراحمين .

...

وبعد فمنذ دهر بعيد ، حين شققتُ طريقى إلى تذوق الكلام المكتوب ، منظومه ومنشوره ، كان من أوائل الكتب التى عكفتُ على تذوقها كتاب « دلائل الإعجاز » ، للشيخ الإمام « أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني » ، الأديب النحوى ، والفقيه الشافعى ، والمتكلم الأشعرى [ توفى سنة ٤٧١ هـ ، أو سنة ٤٧٤ هـ ] ، ويومئذ تنبّهت لأربعة أمور :

الأول : أنه بدا لى أن عبد القاهر كان يريد أن يؤسس بكتابه هذا علماً جديداً أستدركه على من سبقه من الأئمة الذين كتبوا فى « البلاغة » وفى « إعجاز القرآن » ، ولكن كان غريباً عندى أشد الغرابة ، أنه لم يسر فى بناء كتابه سيرة من من يؤسس علماً جديداً ، كالذى فعله سيبويه فى كتابه العظيم ، أو ما فعله أبو الفتح ابن جنى فى كتابه « الخصائص » ، أو كالذى فعله عبد القاهر نفسه فى كتابه « أسرار البلاغة » ، بل كان عمله وهو يؤسس هذا العلم الجديد ، مشوباً بحمية جارفة لا تعرف الأناة فى التبويب والتقسيم والتصنيف ، وكأنه كان فى عجلة من أمره ، وكأنّ منازعاً كان يُنازعه عند كلّ فكرة يريد أن يُجلّيها ببراعته وذكائه وسرعة لمحه ، وبقوة حجته ومضاء رأيه .

الثاني : أتى وقتت في كتابه على أقوال كثيرة لم ينسبها بصرح البيان إلى أصحابها ، حتى نتبين من يكون هؤلاء ؟ وكان من أعظم ما حيرني قولان ، رددهما في مواضع كثيرة من كتابه ، بل إن الكتاب كله يدور على رد هذين القولين وإبطال معناهما . الأول ، قول القائل : « إن المعاني لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، [ دلائل الإعجاز : ٦٣ ، ٣٩٥ ] = الثاني ، قول القائل : « إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات ، ولكن تظهر بالضم على طريقة مخصوصة » ، [ دلائل الإعجاز : ٣٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ] .

الثالث : أن عبد القاهر جمع هذين القولين في فصل واحد ، [ ص : ٣٩٤ ، ٣٩٥ ] ، وجمع معهما قوله : « ثم إن هذه الشناعات التي تقدم ذكرها ، تلزم أصحاب « الصرفة » ، أيضاً » [ ص : ٣٩٠ ] ، والقول بالصرفة من أقوال المعتزلة ، فبدأ لي يومئذ أن بين هذين القولين وأصحاب « الصرفة » من المعتزلة نسباً ، ولكني لم أقف على ما يرضيني إن ذهب هذا المذهب .

الرابع : أن عبد القاهر في مواضع متناثرة كثيرة ، قد دأب على التعريض بأصحاب « اللفظ » ، وبالذين يقولون « بالضم على طريقة مخصوصة » ، وأوهوا أنه « النظم » الذي ذكره الجاحظ في صفة القرآن [ دلائل الإعجاز : ٢٥١ ] ، وهو أيضاً « النظم » الذي عليه مدار علم عبد القاهر الذي أسسه ، فكان مما شغلني ، أطول كلام من تعريضه بهم ، وهو ما جاءني في أواخر كتابه « دلائل الإعجاز » ، وهو قوله :

« وأعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة في نوع من أنواع العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه ، ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته ، وفشأ وظهر ، وكثر الناقلون له والمشييدون بذكره = صار ترك النظر فيه سنة ، والتقليد ديناً ..... ولربما = بل كلما = ظنوا أنه لم يشع ولم يتسع ولم يروه خلف عن سلف .... إلا لأن له أصلاً صحيحاً ، وأنه أخذ من معدن صدق ، واشتق من نبع كريمة ، وأنه لو كان

مدخولاً لظهر الدّخل الذى فيه على تقادّم الزمان وكرور الأيام . وكم من خطأً ظاهر ورأى فاسدٍ حظى بهذا السبب عند الناس ..... ولولا سلطان هذا الذى وصفتُ على الناس ، وأنّ له أخذةً تمنع القلوب عن التدبّر ، وتقطع عن دواعى التفكير = لَمَا كَانَ لهذا الذى ذهبَ إليه القومُ فى أمرِ « اللفظ » هذا التمكنُ وهذه القوّة ..... وكيف لا يكونُ فى إيسارِ الأخذة ، ومَحولاً بينهم وبين الفكرة ، مَنْ يُسَلِّمُ أن الفصاحةَ لا تكونُ فى أفرادِ الكلمات ، وإنما تكونُ فيها إذا ضُمَّ بعضها إلى بعضٍ ، ثم لا يعلمُ أنّ ذلك يقتضى أن تكونَ وصفاً لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسِها ، ومن حيث هى ألفاظٌ وتُطقُ لسانٍ ؟ » [ دلائل الإعجاز : ٤٦٤ - ٤٦٧ ] . وقد اختصرت الكلام هنا ، ولكن ينبغى أن تقرأه بطوله فى المكان الذى أشرتُ إليه .

من يكون هؤلاء القوم الذين لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوٌ منزلة فى نوع من أنواع العلوم ، غير علم « الفصاحة » الذى قالوا ذلك القول فيه ، وتداولته الألسن ونشرته حتى فشا وظهر ، وتمكنت أقوالهم المدخولة هذا التمكن ، ورَسختْ فى النفوس هذا الرسوخ ، وتشعبت عروقها هذا التشعب ، مع ما فيها من التهافت والسقوط وفُحشِ الغلط ، والتي إذا نظرت فيها لم تَرِ باطلاً فيه شوبٌ من الحق ، وزيفاً فيه شيءٌ من الفِضّة ، ولكن ترى الغشَّ بَحْتاً ، والغَيْظَ صِرفاً ؟ ، كما يقول عبد القاهر [ دلائل الإعجاز : ٤٦٥ ، ٤٦٦ ] . والأمرانِ الثانى والرابع ، كانا موضع اهتمامى يومئذٍ ، وينبغى أن يكونا موضع اهتمام كُلِّ أحدٍ .

وفتشتُ ونقبتُ ، فلم أظفر بجوابٍ أطمئنُ إليه ، وتناسيتُ الأمر كُلَّهُ إلّا قليلاً ، نحواً من ثلاثين سنة .

...

حتى كانت سنة ١٣٨١ هـ ( ١٩٦١ م ) ، وطبع كتاب « المعنى » للقاضى « أبى الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمدانيّ الأسديّ » ،

الفقيه الشافعيّ، المتكلّم المعتزليّ [توفى سنة ٤١٥هـ]، وكان إمام أهل الاعتزال في زمانه، وعُمّر دهنراً طويلاً، وكثّر أصحابه، وبُعد صيته، ورحل إليه طلاب العلم.

في تلك السنة صدر الجزء السادس عشر من كتاب «المغنى»، فإذا هو يتضمّن فصولاً طويلةً في الكلام على «ثبوت نبوة محمد ﷺ»، وفي إعجاز القرآن، وسائر المعجزات الظاهرة عليه ﷺ، [المغنى ١٦: ١٤٣ - ٤٣٣]، فلما قرأته، ارتفع كلُّ شكّ، وسقط النقابُ عن كلِّ مستترٍ، وإذا التعريضُ الذي ذكره عبد القاهر حين قال: «واعلم أن القولَ الفاسدَ والرأى المدخولَ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوٌ منزلة في نوع من أنواع العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه.....» [انظر ماضى]، لا يعنى بهذا التعريض وبهذه الصفة أحداً سوى قاضى القضاة المعتزليّ عبد الجبار، فهو المعتزليّ النابه الذّكر، البعيد الصيت، العالى المنزلة في علم الكلام والأصول، بيد أنّه هو الحامل الذّكر، الخالى الوفاض من علم «البلاغة» و«الفصاحة» و«البيان»، ولكنه بهذه البضاعة المزجاة من علم «الفصاحة»، جاء يتكلّم في الوجوه التى يقع بها التفاضلُ في فصاحة الكلام، [المغنى: ١٦: ١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها]، وفي «إعجاز القرآن» عامةً !!

والدليل الساطع، هو أن الأقوال التى ذكرتها آنفاً، وقلتُ إن عبد القاهر لم يصرّح بنسبتها إلى أحدٍ، هى أقوال القاضى عبد الجبار في كتابه المغنى بنصّها ولفظها، فهو يقول:

«إنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر بالضمّ على طريقة مخصوصة.....»، ثم يقول بعد ذلك: «إن المعانى لا يقع فيها تزايدٌ، وإذن فيجب أن يكون التزايدُ عنه الألفاظ كما ذكرناه.....»، [المغنى ١٦: ١٩٩، ٢٠٠] وهذا القولان هما اللذان يدور كتابُ «دلائل الإعجاز» على ردهما وإبطال معنهما. هذا فضلاً عن أقوالٍ أُخر ذكرها عبد القاهر، ووجدتها ماثلةً بنصّها

أيضاً في هذا الموضوع الذى ذكر فيه القاضى المعتزلى « إعجاز القرآن » ، كالقول  
 في « جزالة اللفظ » ، حيث يقول القاضى : « ولذلك لا يصح عندنا أن يكون  
 اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة ، التى هى جزالة اللفظ وحسن  
 المعنى » [المغنى ١٦ : ١٩٨ وما قبله] ، فيذكرها عبد القاهر في كتابه ثم يقول : « وأما  
 الأخير ، فهو أننا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا  
 كلاماً للأولين ويتدارسونه ، ويكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ،  
 ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم ، إن يسألوا عنه ، بيان وتفسير =  
 إلا « علم الفصاحة » ..... فمن أقرب ذلك أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في  
 مزية كلام على كلام : « إن ذلك يكون بجزالة اللفظ » = وإذا هم تكلموا في  
 زيادة نظم على نظم : « إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة ، وعلى وجه  
 دون وجه » ، ثم لا تجدهم يفسرون « الجزالة » بشيء » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٦] .

...

ولم أرذ بهذا الاستقصاء ، ولكنى أردت أن أنبه إلى علاقة لا ينبغي إغفالها  
 أو التهاون فيها ، وهى هذه العلاقة بين كلام عبد القاهر ، وكلام القاضى  
 عبد الجبار . ذلك أن عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد  
 الذى أسسه ، كان كلُّ همِّه أن ينقض كلام القاضى في « الفصاحة » ، وأن  
 يكشف عن فساد أقواله في مسألة « اللفظ » ، بالمعنى المؤقت المحدد في كلامه في  
 كتابه « المغنى » ، دون المعنى المطلق للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان .  
 وإغفال هذه العلاقة يؤدى ، أو قد أدى ، إلى غلط فاحش في فهم مسألة « اللفظ »  
 و « المغنى » عند عبد القاهر في كتابه هذا . فلا « اللفظ » فهم على حقيقته عند  
 عبد القاهر ، ولا « المغنى » أيضاً عُرف على حقيقته عنده .

وأنا أرجح أن عبد القاهر ، كتب كتابه هذا في أواخر حياته ، بدليل  
 ما هدّتنا إليه النسخة المخطوطة من « الدلائل » ، التى رمزت إليها بالحرف « ج » ،  
 كما سآبئته فيما بعد ، وأنه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفاً في

علم جديد اهتدى إليه ، واستدركه على من سبقه ، وشقَّ له الطريق ومَهَّده ، ولكن آخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد . وأرجح أيضاً أن السرَّ في العَجلة التي صرَّفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف ، وأوجبت أن يبنى الكتابَ هذا البناءَ العجيب ، هو فيما أظنُّ ، أن طائفة من المعتزلة ، من أهل العلم ، في بلدته جُرْجان وفي زمانه ، كان لهم شغفٌ ولجاجةٌ وشغَبٌ وجدالٌ ومناظرةٌ في مسألة « إعجاز القرآن » ، واثكأوا في جدالهم على أقوال القاضي عبد الجبار التي جاءت في كتابه « المغنى » ، والتي ذكرتُ مواضعها آنفاً ، وشققوا الكلام فيها ، وكانوا كما وصفهم عبد القاهر بقوله : « فإن أردت الصدقَ ، فإنك لا ترى في الدنيا أعجبَ من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فسادَ رأيٍ مازجَ النفوسَ وخامرَها واستحكم منها وصار كإحدى طبائعها ، من رأيهم في « اللفظ » . فقد بلغ من ملكته لهم وقوته عليهم ، أن تَرَكَهُمْ ، وكأنَّهم إذا نُوظروا فيه أخذوا عن أنفسهم ، وغُيِّبوا عن عقولهم ، وحِيلَ بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونَه نَظَرٌ ، ويُرَى لهم إيرادٌ في الإصغاءِ ولا صدرٌ ، فلست ترى إلا نفوساً قد جعلت تركَ النظرِ دأبها ، ووصلت بالهويِّنا أسبابها ، فهي تغتُرُّ بالأضاليلِ ، وتتباعدُ عن التحصيلِ ، وتلقَى بأيديها إلى الشُّبهِ ، وتُسرعُ إلى القولِ المُموّه » ، [ دلائل الإعجاز : ٤٥٨ ] .

ومن الدليل أيضاً على العلاقة الوثيقة بين كتاب عبد القاهر ، وأقوال القاضي عبد الجبار في كتابه « المغنى » ، أى بين كتابه وبين المعتزلة ، أن كتابه خلاً من ذكر « الصِّرفة » ، وهى أشهرُ أقوال المعتزلة ، لأنها من اختراع شيخهم القديم النَّظَّامِ ، إلا في موضع واحد من الكتاب كله [ دلائل الإعجاز : ٣٩٠ ] . وذلك لأن القاضي عبد الجبار نفسه ، وهو إمامُ المعتزلة في زمانه ، ردَّ مقالة « الصِّرفة » ونقضها في كتابه ، [ المغنى ١٦ : ٣٢٣ - ٣٢٨ ] ، فأغفلها عبد القاهر أيضاً ، وخصَّهم برسالته « الرسالة الشافية » ، الخارجة من كتاب دلائل الإعجاز ، والتي نشرتها ملحقةً بالكتاب .



## مقدمة

هذا ما أردتُ أنبه إليه ، ليعيد الدارسون النظرَ في كتاب عبد القاهر ، وفي قضية « اللفظ » و « المعنى » التي اختلط الأمر فيها اختلاطاً شديداً أدى إلى فساد كبير في زماننا هذا ، وبالله التوفيق .

...

والآن ، أنصرفُ إلى القول في النسخ التي اعتمدتُ عليها في قراءة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وفي التعليق عليه تعليقاً مختصراً ، وجعلتُ همى أن يكون قارئ الكتاب ماضياً في قراءته دون أن يتعثّر أو يتلفت تلفتاً يعوقه عن المضى في قراءته ، فأعنته بتقسيمه إلى فقرٍ مرقّمةٍ ، ودللته على سياق كلام عبد القاهر ، فإنّ كلامه ربّما شقّ على كثير من أهل زماننا ، حين كُتب عليهم أن يهجرُوا كُتب أسلافهم من الفحول الأفاذ .

...

• النسخة المخطوطة الأولى « ج » : وهي من مكتبة « حسين جلبي معاني ، بتركية ، وعدد أوراقها : ٢٠٣ ورقة » ، ليس فيها اسم ناسخها ، ولكن تمت كتابتها في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمئة (٥٦٨ هـ) ، أى بعد وفاة عبد القاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، [دلائل الإعجاز : ٥٥٧] ، ونص كاتبها في أحد الفصول الملحقه بالكتاب أن : « هذا آخر ما وُجد على سواد الشيخ من هذا الكتاب ، كتب في شعبان المبارك سنة ثنتين وسبعين وخمسمئة » ، ( ٥٧٢ هـ ) [دلائل الإعجاز : ٥٦٨] ، ثم يذكر في صُدْر فصل آخر بعده : « هذا ممّا نُقلَ من مُسوّدته بخطّه بعد وفاته رحمه الله » ، [دلائل الإعجاز : ٥٣٩] ، فدُللنا هذا على أنّه نقل ما نقلَ من خطّ عبد القاهر .

ولكنْ بقي شيءٌ آخر ، هو أن على هذه المخطوطة في هامشها تعليقات بخط كاتبها ، استظهرتُ وأنا أقرأ الكتاب عند الطّبع ، أنّها من تعليق عبد القاهر نفسه ، حتى جاءت مواضع تقطع قطعاً مبيناً أنّها تعليقات عبد القاهر على

## مقدمة

نسخته ، فدلَّ هذا ، والذي قبله ، على أن هذه النسخة منقولةٌ من نسخة عبد القاهر التي كتبها بخطه في آخر حياته . وهذا بيان بأكثر المواضع التي جاءت فيها الحواشي مسلسلةً ، وفيها الدلالة على ذلك :

ص : ٢٠ ، تعليق : ٢٧ / ٢ ، تعليق : ٣١ / ٥ ، تعليق : ١٥٢ / ٢ ، تعليق : ٤ ، وفي صدره :  
« قال عبد القاهر » / ١٥٩ ، تعليق : ٤ وهو أسلوب عبد القاهر / ١٦٢ ، تعليق : ١٦٥ / ١ ، تعليق : ٢ / ١٩٥ ، تعليق : ١ / ٢١٠ ، تعليق : ٣ / ٢١٦ ، تعليق : ٤ ، وهو أسلوب عبد القاهر / ٢٣٠ ، تعليق : ١ / ٢٦٤ ، تعليق : ٢ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٧٦ ، تعليق : ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، تعليق : ٤ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٩٠ ، تعليق : ١ ، أسلوب عبد القاهر / ٣٠١ ، تعليق : ٢ / ٣١٠ ، تعليق : ٤ / ٣١٣ ، تعليق : ١ / ٣١٨ ، تعليق : ١ / ٣٤٠ - ٢٤٣ ، تعليق : ٢ ، وكتب الناسخ « حاشية » ، ثم كتب فوقها : « هذه الحاشية مؤخره في أماليه المدونة » ، فهذا نصُّ يقطع بأن جميع الحواشي منقولةٌ من نسخة عبد القاهر ، وأيضاً فإن هذه الحاشية نفسها ستأتى في نص كلام عبد القاهر بعد قليل في رقم : ٤٠٥ / ٣٥٦ ، تعليق : ٢ / ٣٦٧ ، تعليق : ١ / ٣٧٣ ، تعليق : ٢ / ٣٧٤ ، تعليق : ٢ / ٣٨٠ ، تعليق : ٢ / ٣٨٣ ، تعليق : ١ ، ونصُّ الحاشية : « هذا تعليقٌ لقولى : لم يلزم من إثبات الآلهة » ، وهو نصُّ قاطع بأن هذه الحواشي نسخة عبد القاهر / ٤٤٧ ، تعليق : ٢ / ٤٩٩ ، تعليق : ٢ ، وهو بلا شبهة من كلام عبد القاهر / ٥٠٢ ، تعليق : ١

وقد فاتتني حواشٍ أُخر كتبها عبد القاهر على هذه النسخة ، ولكنى لم أحسن قراءتها ، فلم أثبت منها شيئاً . والذي ذكرته آنفاً قاطع كما ترى ، بأن ناسخ « ج » ، إنما نسخها من نسخة عبد القاهر نفسه ، وزاد فائدة خلت منها جميع النسخ ، ولهذا جعلتها هي الأصل الأوَّل الذى اعتمدت عليه .

...

أما ترتيب هذه النسخة « ج » ، فهو كما يلي :

(١) من ص : ١ ، إلى ص : ٣٠٧ ، نصُّ كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما دلَّت على النسخة الأخرى « س » ، كما سأبيته ، ثم ترك بياضاً بين الكلامين وكتب : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا القسم يقع في مطبوعتنا من ص : ١ إلى ص : ٤٧٨

مقدمة

(٢) من ص : ٣٠٧ - ٣٣٢ ، ويبدأ فصل آخر ، وهو موجودٌ بهذا الترتيب في مطبوعة رشيد رضا ، وهو في مطبوعتنا من ص : ٤٨١ - ٥٢٤

(٣) من ص : ٣٣٣ - ٣٤٣ ، فصل آخر ، موجودٌ في نسخة رشيد رضا ، وهو في مطبوعتنا من ص : ٥٢٥ - ٥٣٨

(٤) من ص : ٣٤٣ - ٣٥١ ، موجودٌ في نسخة رشيد رضا . مؤخراً عن موضعه في المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٩٣ ، إلى آخر مطبوعته ، ص : ٤٠٢ ، وأتبعته في ذلك ، فهو في مطبوعتنا مؤخراً أيضاً ، وهو فيها من ص : ٥٤٦ إلى ص : ٥٥٧

(٥) من ص : ٣٥٢ - ٣٥٦ ، موجود في نسخة رشيد رضا مقدماً عن موضعه في المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٨٩ ، إلى ص ٣٩٣ ، وأتبعته أيضاً فهو في مطبوعتنا من ص : ٥٣٩ - إلى ص : ٥٤٥

(٦) من أوسط ص : ٣٥٦ ، إلى آخر ص : ٣٦٠ ، فصول ومسائل ملحقة بالكتاب ، ليست في نسخة رشيد رضا ، وهي في مطبوعتنا من ص : ٥٦١ ، إلى ص : ٥٦٩

(٧) من ص : ٣٦١ إلى ص : ٣٦٦ ، وبعدها ص : ٣٦٧ ، ٣٦٨ ورقة بيضاء فاصلة : « المدخل في دلائل الإعجاز من إملائه » ، وقد قدّمها رشيد رضا في أول كتاب « دلائل الإعجاز » وأحسن ، فأتبعته وقدّمها في أول هذه المطبوعة أيضاً .

(٨) من ص : ٣٦٩ - ٤٠٥ ، « الرسالة الشافية في الإعجاز ، هذه الرسالة خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نُشِرَتْ من قبل كما سأذكر ذلك ، ونشرتها أيضاً ، وهي في مطبوعتنا من ص : ٥٧٣ إلى ص : ٦٢٨ فهذه هي النسخة التي جعلتها أصلاً أوّلاً ، لنفاستها وعِثْقها ، ولأنها

منقولة من خط الشيخ رحمه الله ، وعليها حواشيه بخطه ، ولم تخل من بعض العيوب ، أشرت إليها في تعليقي على الكتاب .

•••

• النسخة المخطوطة الثانية « س » ، وهي من مكتبة أسعد أفندي ٣٠٠٤ ، بتركية ، وليس فيها اسم ناسخها ولا تاريخ كتابتها ، والأرجح أنها من خطوط القرن السادس أيضاً أو القرن السابع . وهي نسخة نفيسة دقيقة مضبوطة ضبطاً كاملاً ، مع بعض العيوب التي تتخللها ، والتي أشرت إليها في تعليقي على الكتاب ، وهي خالية من كل حاشية ، وهي التي دلّنتني على آخر كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأن ما بعد ذلك في نسخة « ج » ، إنما هو « رسائل وتعليقات » نقلها كاتب « ج » من خط عبد القاهر بعد وفاته رحمه الله ، والموجودة أيضاً في الأصول التي طبعت عنها نسخة رشيد رضا . وهي تقع في مطبوعتنا من أول الكتاب ص : ١ ، إلى ص : ٤٧٨ ، ونصّ كاتبها أنه بهذه النهاية تم كتاب « دلائل الإعجاز » .

فهاتان هما النسختان النفستان اللتان جعلتهما أصلاً لقراءتي وتعليقي .

•••

• مطبوعة الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله سنة ١٣٢١ ، وهي أول مطبوعة صدرت ، من كتاب « دلائل الإعجاز » ، فكتب في آخر الكتاب كلمة ذكر فيها أنه نشر كتاب « أسرار البلاغة » لعبد القاهر في أول سنة ١٣٢٠ ، ثم قال : « لما هاجرت إلى مصر لإنشاء مجلة « المنار » الإسلامي في سنة ١٣١٥ ، وجدت الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ، ومفتي الديار المصرية ، مُشتغلاً بتصحيح كتاب « دلائل الإعجاز » ، وقد استحضر نسخة من المدينة المنورة ، ومن بغداد ، ليقابلها على النسخة التي عنده . وأزيد الآن ، أنه قد غني بتصحيحه أتم عناية ، وأشرك معه فيها إمام اللغة وآدابها في هذا العصر ، الشيخ محمد محمود التركزى الشنقيطي ، ونأهيك بكتابٍ آجتمَع على تصحيح أصله علامتا المعقول والمنقول » .

فهذه المطبوعة إذن ، لها ثلاثة أصولٍ مخطوطةٍ لا أعرفُ عنها شيئاً ، ولكن لما لها من منزلة التقدُّم ، ولأن الذين تولَّوا نشرها ثلاثة من كبار علمائنا في هذا العصر ، فقد جعلتها أصلاً ثالثاً ، واتبعتُ ترتيبها ، حتى لا تُحْتَلَّ معرفة الناس بهذا الكتاب الجليل الذي بقي في أيديهم على صورته هذه أكثر من ثمانين سنة . ولكن لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن المخطوطتين « ج » و « س » ، قد صححتنا خللاً شديداً كان في بضعة مواضع من الكتاب ، وكان شرُّها وأبشعها ما وقع في هذه المطبوعة في ص : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وهو واقع في مطبوعتنا ص : ٥٤٠ ، تعليق : ٤ ، فقد كان كلاماً لا يُعقل ولا يُهتدى إلى صوابه ، ولا أدرى كيف وقع هذا الخلل . وعندما بدأت قراءة الكتاب ونشره ، كانت نيتي أن أستقي جميع تعليقات الشيخ رشيد رحمه الله ، ففعلتُ ذلك في أوائل الصفحات ، ثم أضربتُ عن ذلك ، لقلّة فائدة هذه الحواشي ، ولكيلا يختلطَ عملي بعمل غيره ، ولكنتي لم أُحِلَّ تعليقاتي من الإشارة إلى تعليقاته رحمه الله .

فهذه المطبوعة ، إذن ، كأنها اعتمدت على خمس مخطوطات : مخطوطة « ج » و « س » ، ثم مخطوطة المدينة ، ومخطوطة بغداد ، ومخطوطة الشيخ محمد عبده ، وهي ثلاثة لا أعرف عنها شيئاً ، إلا ثقةً مني بعمل الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، وغفر لنا وله .

...

بقي شيءٌ واحد ، وهو أني وضعت في هامش الكتاب أرقام صفحات المخطوطة « ج » برسم الأعداد العربية المألوف في بلادنا ، وأرقام صفحات المخطوطة « س » برسم الأعداد التي كتب بها الأعاجم أعدادهم ، وأما صفحات مطبوعة الشيخ رشيد ، فقد وضعت أرقام صفحاتها في دائرة ○ هكذا ، وهي فاصلةٌ في سياق الكلام ، وآثرت ذلك ، لأنّ هذه المطبوعة بقيت دهرًا طويلاً في أيدي العلماء ، وأحالوا إلى صفحاتها في حواشيمهم ، لأنها أجودُ نسخةٍ طبعت من كتاب « دلائل الإعجاز » حتى تمَّ طبعُ نسختنا هذه .

...

• أما « الرسالة الشافية » المثبتة في آخر نسخة « ج » ، فقد نص الناسخ على أنها « خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نشرها من قبل الأستاذان « محمد خلف الله أحمد » و « محمد زغلول سلام » ، في مجموعة ذخائر العرب ، ضمن كتاب بعنوان : « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرُّمَّاني ، والخطَّابي ، وعبد القاهر الجرجاني » ، عن نسختنا « ج » نفسها . وقد آثرت أن أعيد نُشرها ، لأنها قطعة من النسخة « ج » التي جعلتها أصلاً معتمداً للنشر ، ثم للسبب الذي ذكرته آنفاً من أن عبد القاهر ، كان ينقضُ بكتابه قول الطائفة التي اتبعت القاضي عبد الجبار من المعتزلة ، وقالت بقوله وردِّدته ، ولم يذكر فيه القائلين من المعتزلة بقول شيخهم القديم النظام في « الصرفة » ، وأفرد لهم هذه « الرسالة الشافية » ، ففيها الردُّ على أهل « الصرفة » وغيرهم من المعتزلة . وكانت أيضاً هذه المطبوعة الأولى ، غير مطابقة كل المطابقة لما في المخطوطة ، كما أشرت إليه في التعليق عليها ، وأرجو أن أكون قد أحسنتُ .

...

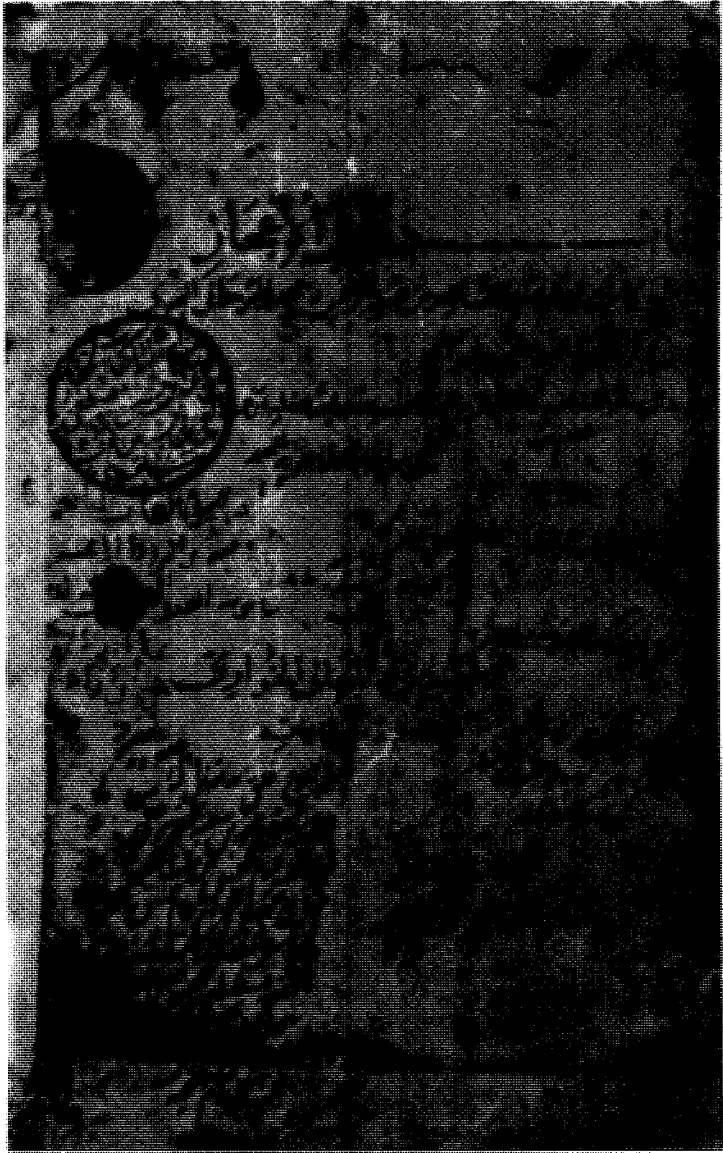
والحمدُ لله أولاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامه عليّ ، بأن أتولَّى قراءة هذا السفر الجليل والتعليق عليه ، مُقَرِّراً بالعجزِ والتقصيرِ ، ضارعاً إليه أن يغفر لي ما أسأتُ فيه ، وأسأله أن يعينني على ما أُقجِم نفسي فيه من عملٍ أريدُ به وجهه سبحانه ، ثم ما أضمره من خدمة هذه اللغة الشريفة النبيلة التي شرفها الله وكرمها بتنزيل كتابه بلسانٍ عربيٍّ مبين ، وصلى الله على النبي الأميِّ صلاة تزلُّفنا عنده ، صلى الله عليه وسلّم ، وصلى الله على أبويه الكريمين إبراهيم وإسماعيل وعلى سائر أنبيائه ورُسُلِهِ . اللهم اغفر لنا وارحمنا ويسر لنا كل عسير .

الثلاثاء : ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤

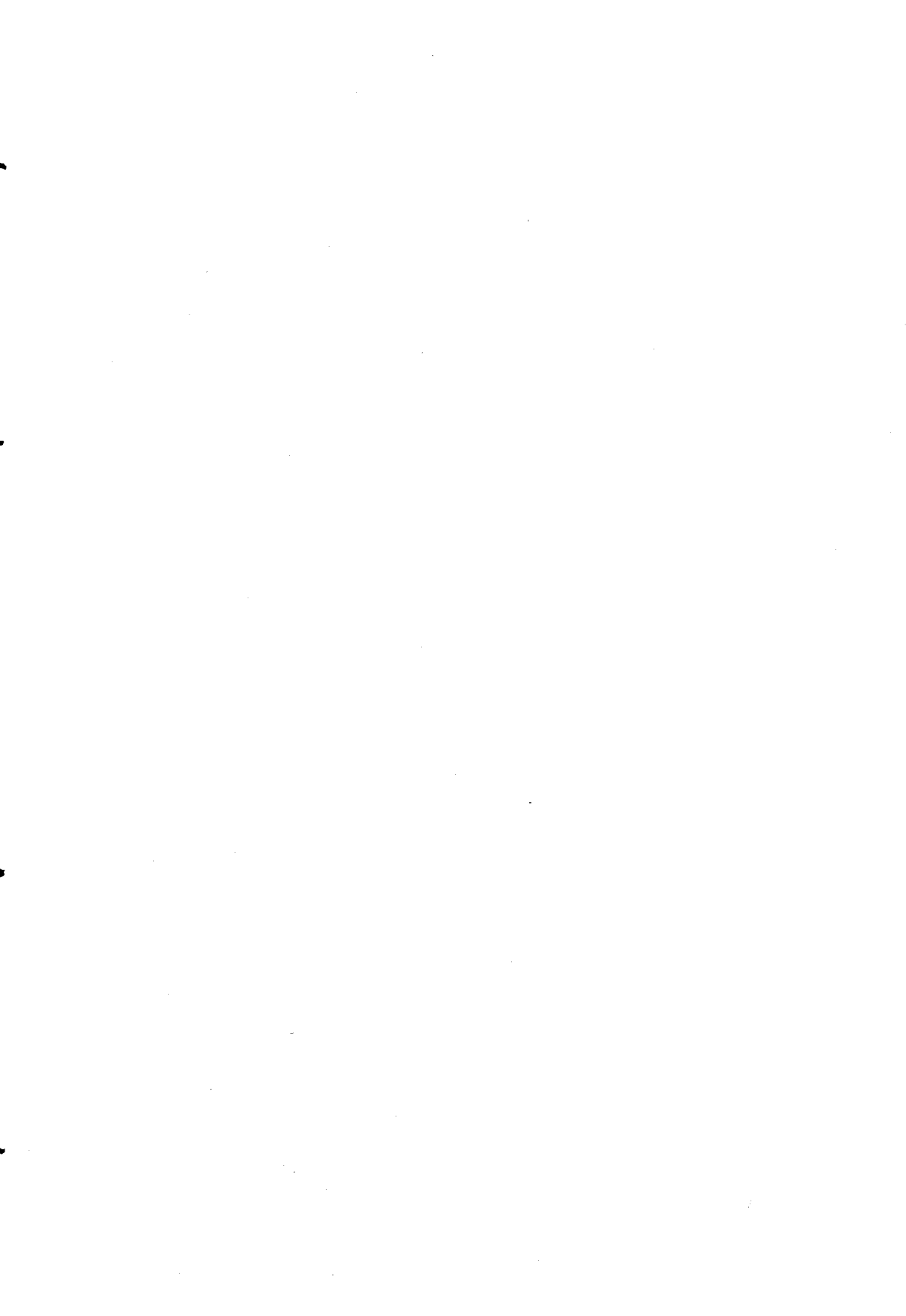
٧ فبراير سنة ١٩٨٤

مصر الجديدة / ٣ شارع الشيخ حسين المرصفي

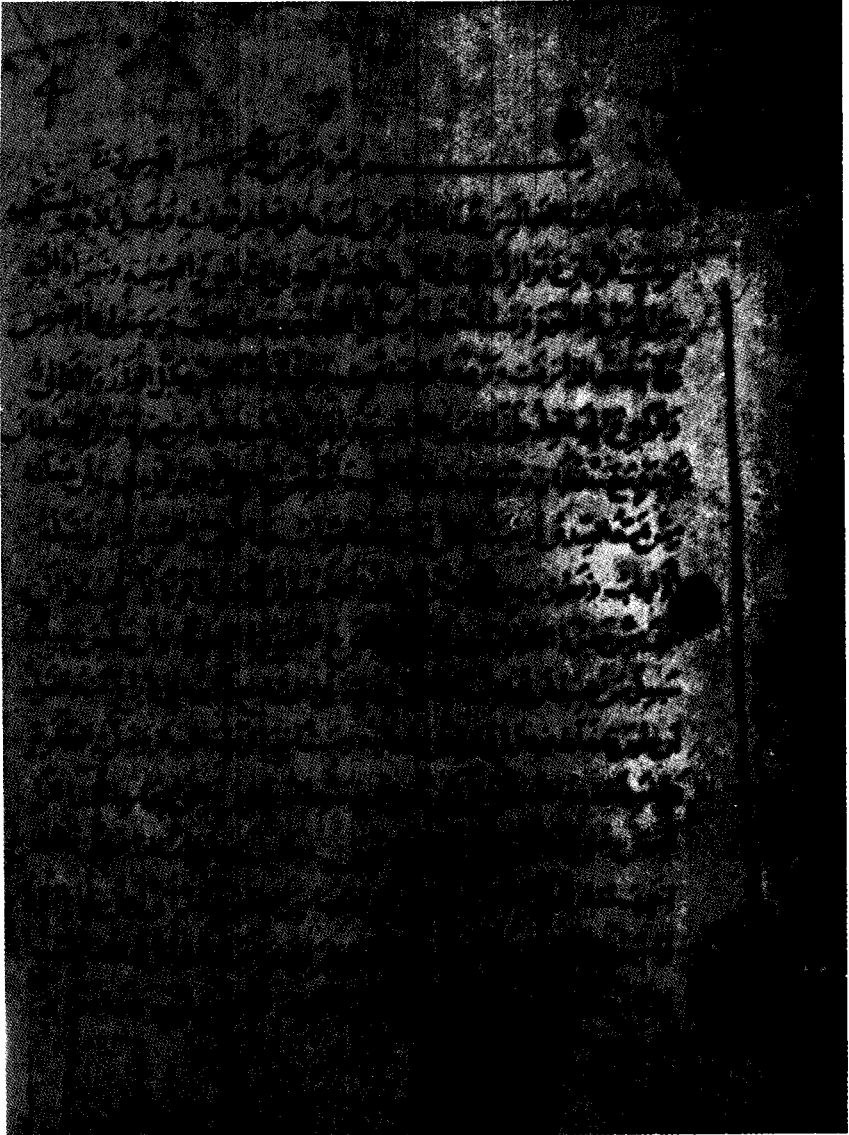
أبوهم  
محمود محمد شاكر



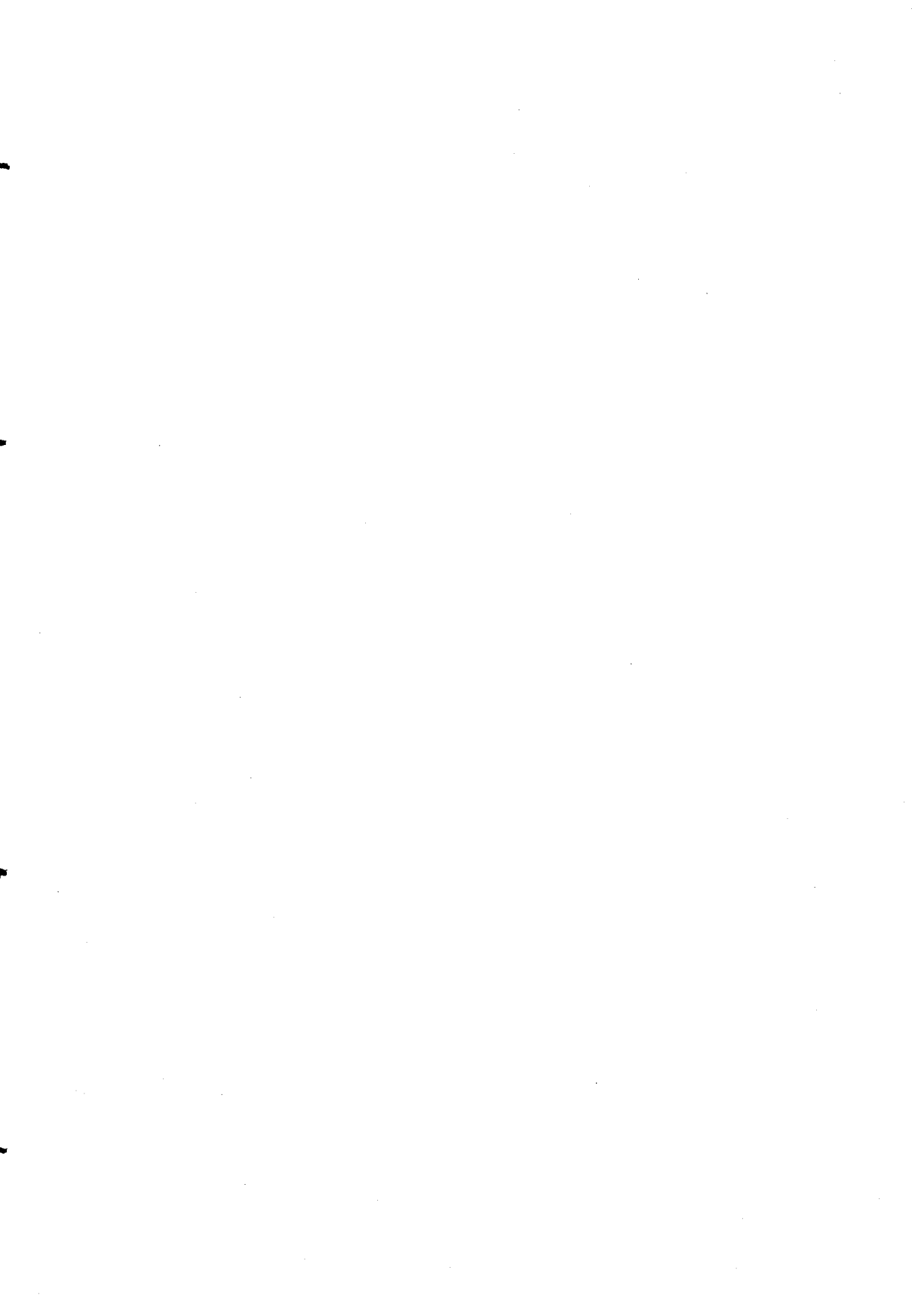
الصفحة الأولى من نسخة حسين جليبي المعاني (دلائل الإعجاز)

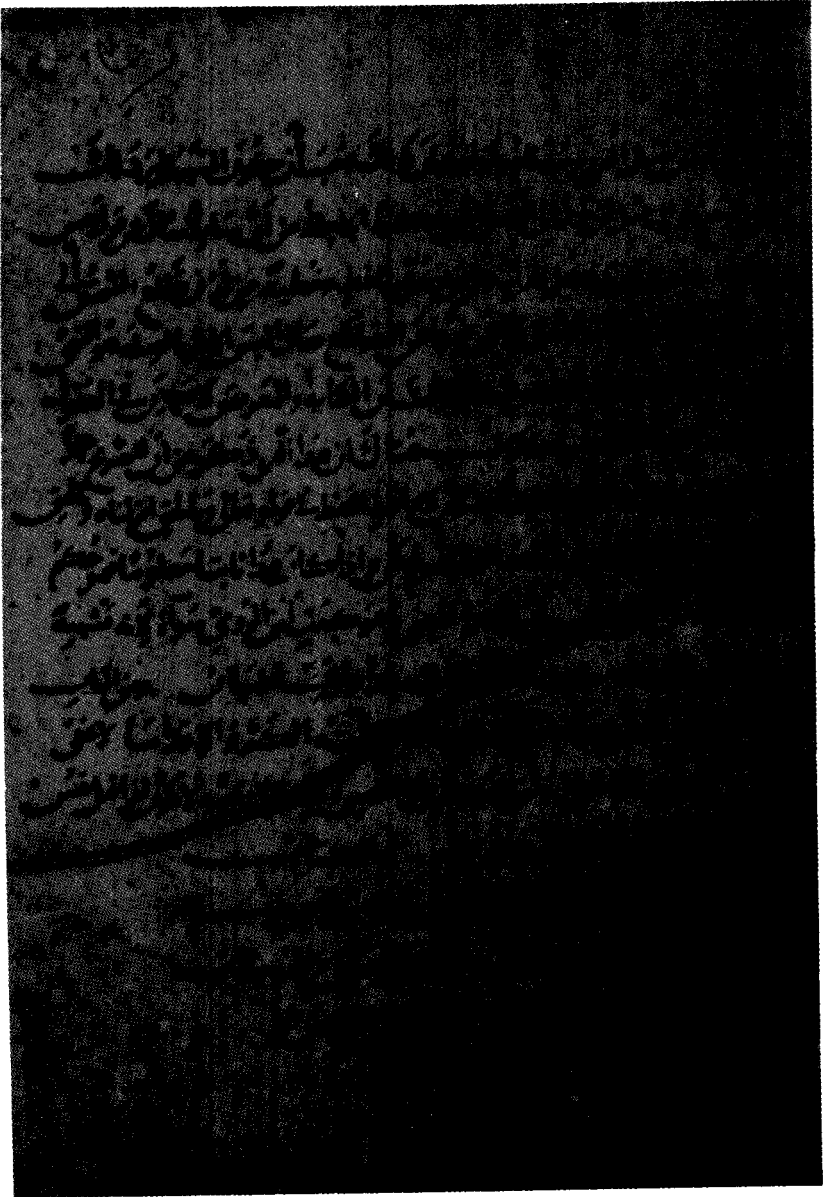




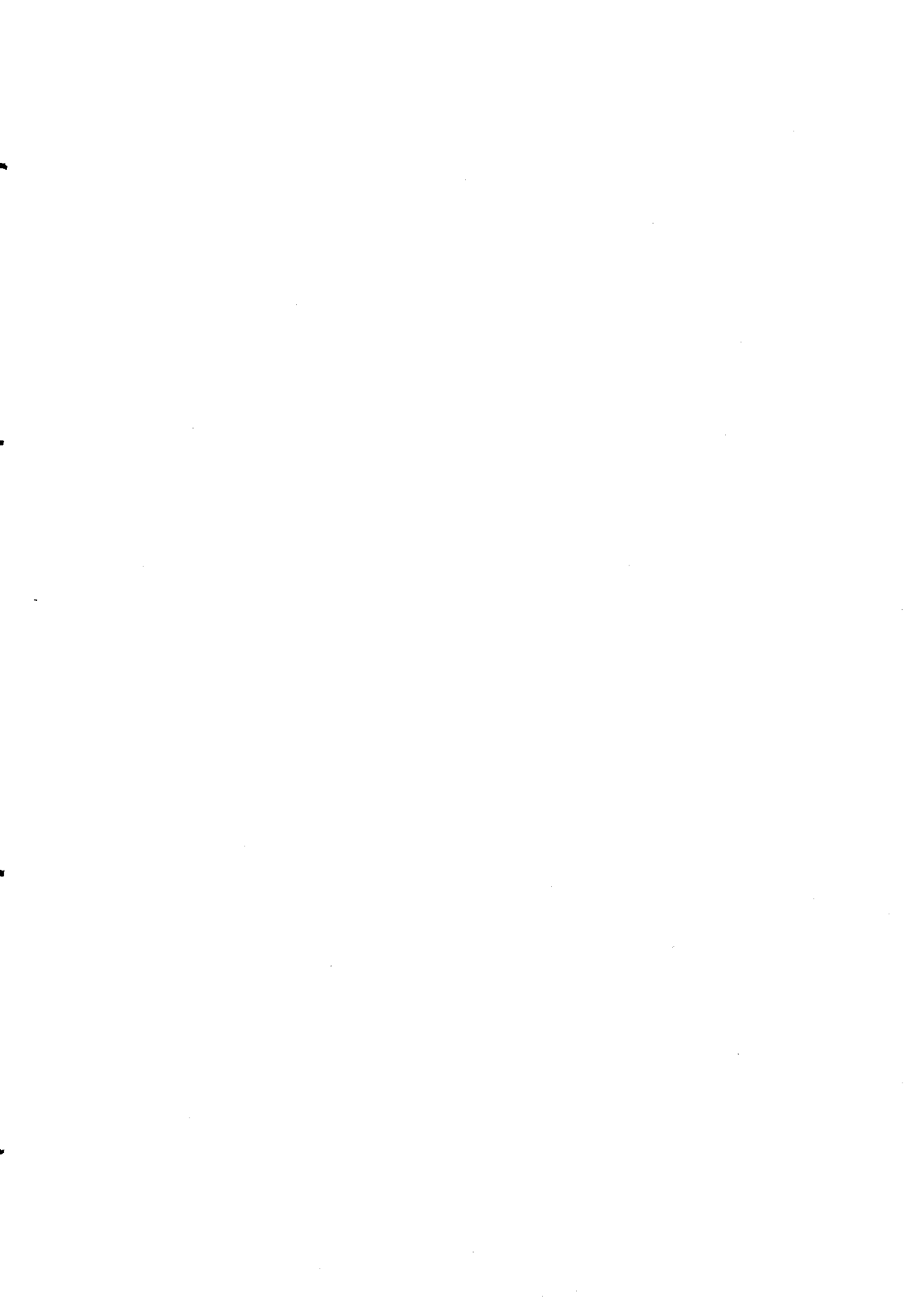


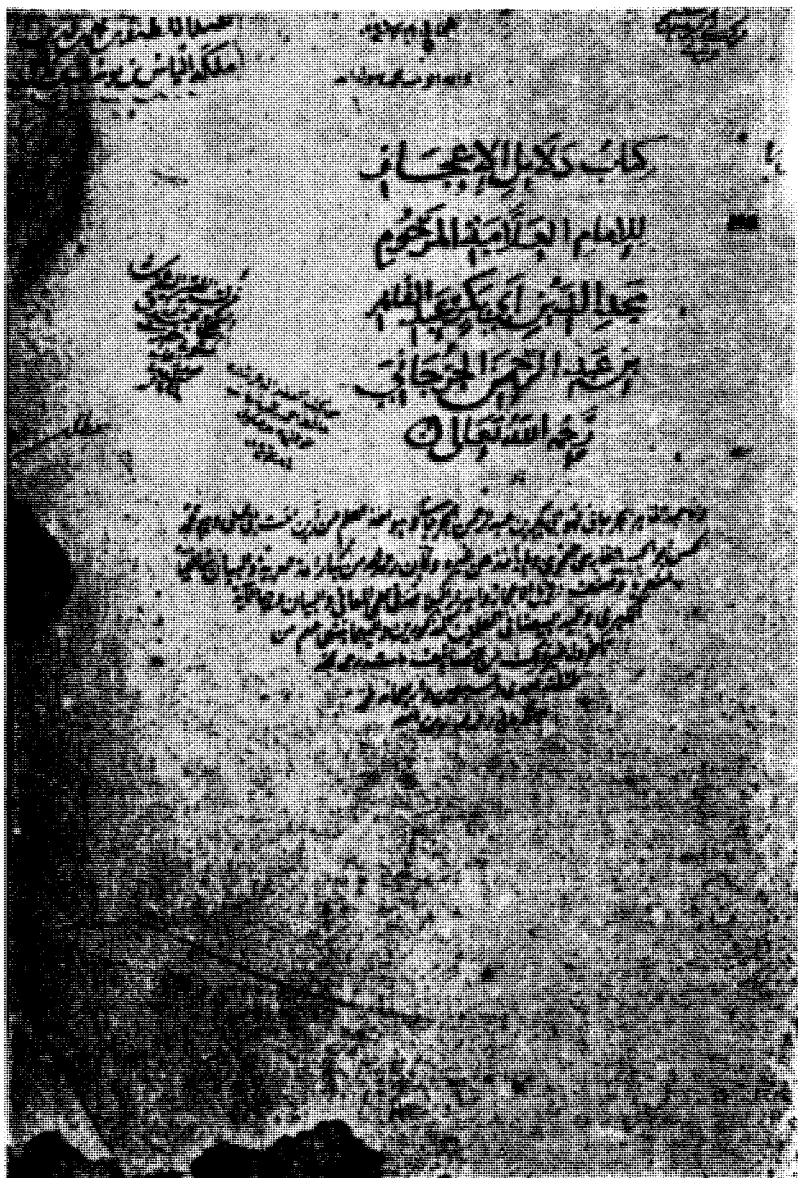
الصفحة الثانية من نسخة حسين جليبي ا معاني ( دلائل الإعجاز )



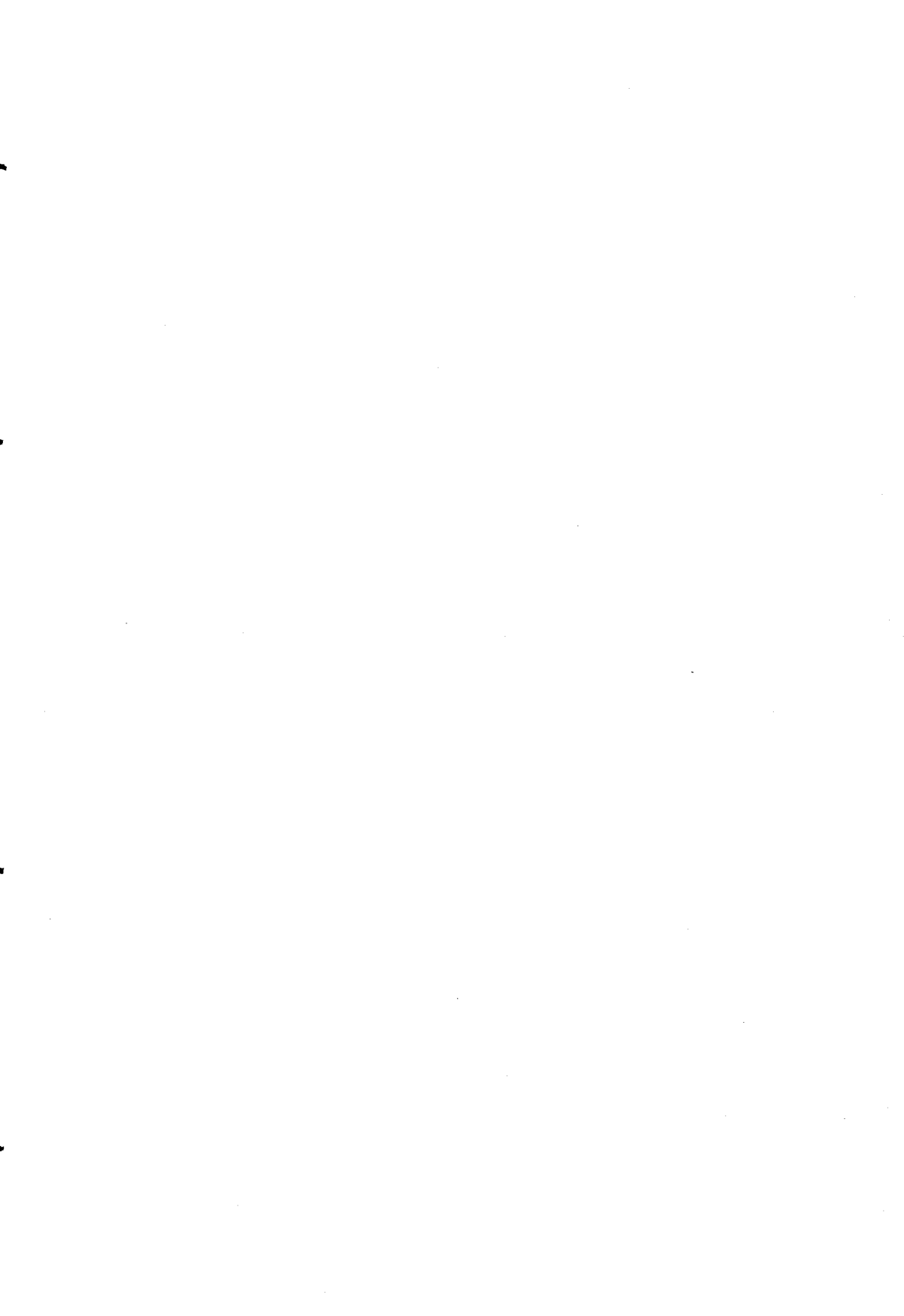


صفحة ٣٥١ من نسخة حسين جليبي امعاني (دلائل الإعجاز)





الصفحة الأولى من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

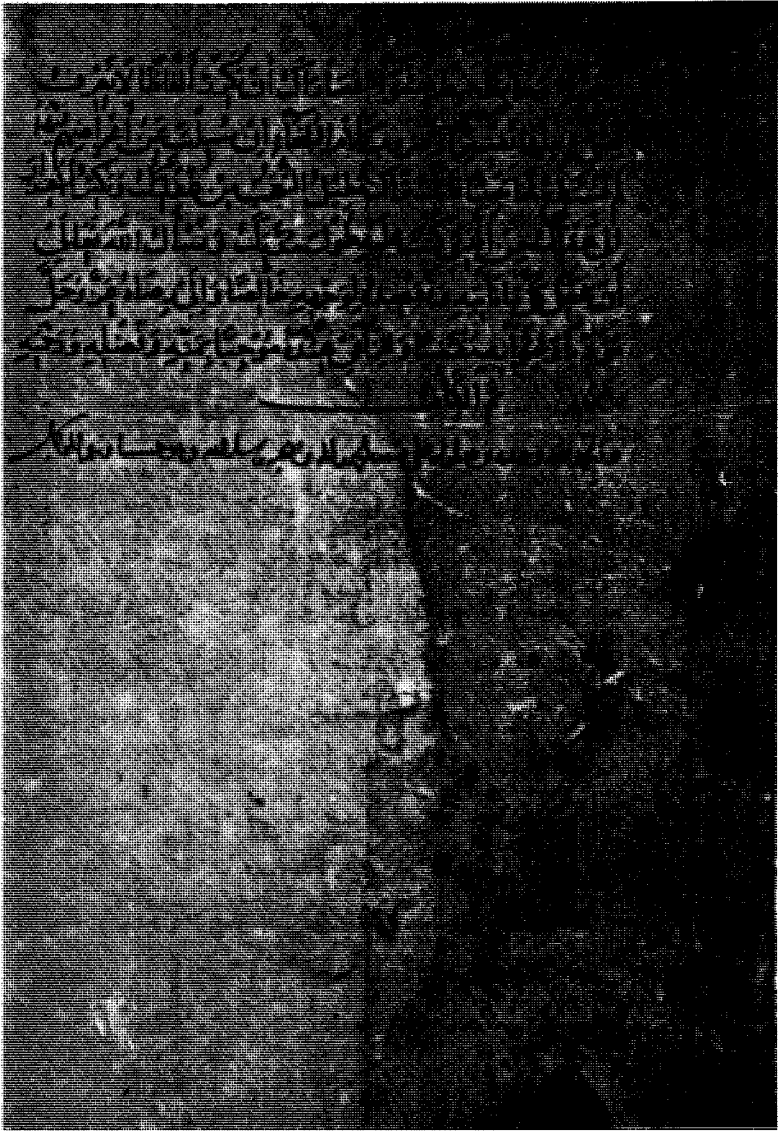


بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعلنا من جنس واحد خلقا مختلفا في ألوانه ودرجاته  
وخلقهم في الأزمان فلو أنك القدوس ذرحمتهم جميعا لم يكن  
والعقوبة بما أكرمهم المبدأ المحرور ولسنا في حاشيتنا من الأندلس وغير ذلك  
الذي خلق الله من جنس واحد الأديب في زمانه الأود الغلبت في منه نعمة  
وأصل التردد في الكلال والارواح المأظفة في الشهر والشدة والبرهان  
الذي خلقهم جميعا في الالفاظ لا بد من سلطانه لأوجه حسنا النور  
والعلم إنسانه الركن في هذا من عظمة البصيرة في عظمة العلم  
لعمري ما عرفت ما سيجي التمهيد في عمله الأتلي في جملته من أن  
تكون العلم من الأهل والأولاد في العلم في الأزمان والقدوس  
النار في جميع الأزمان في الأضداد من كون في زمان كالأولاد في العلم  
فما في العلم لا يسكن إذا وقع علمه العلم أن يكون في العلم في العلم  
في العلم في زمانه ويسايف الأمانة العلمية في العلم في العلم في العلم  
علمه في العلم في زمانه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
الأشياء في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
مضيق النشأ في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
لعمري إن العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
ذلك في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
علمه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

الصفحة الثانية من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ ( دلائل الإعجاز )







الصفحة الأخيرة من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

